

أثر العلاقات اليمنية الخليجية على انضمام اليمن إلى مجلس التعاون الخليجي

The impact of Yemeni-Gulf relations on Yemen's accession to the Gulf Cooperation Council

محمد زيدان عواد عبد الحميد خفاجي

باحث ماجستير بقسم العلوم السياسية- كلية الدراسات الأسبوية العليا -

جامعة الزقازيق - جمهورية مصر العربية

mohammedzidan89@gmail.com

تاريخ الارسال: 2023-03-20 تاريخ القبول: 2023-04-02 تاريخ النشر: 2023-04-25

Abstract

ملخص

From time to time, the issue of including the State of Yemen in the Gulf Cooperation Council is raised. Considering that the Gulf Cooperation Council is a regional unity project consisting of the oil-rich Arab Gulf countries (which are Bahrain, Kuwait, Oman, Qatar, Saudi Arabia and the United Arab Emirates), and the member states are committed to the consequences of regional unity, especially joint military defense, unity of visions, and common political interests. Several in the Gulf states follow a political approach aimed at including Yemen in the Gulf Cooperation Council as soon as the Yemeni war ends in 2015 AD, in which the Kingdom of Saudi Arabia intervened as a major regional country representing the joint military alliance on behalf of the Arab Gulf states, which has its motives from the extension of Yemeni-Gulf relations over time.

Keywords: Yemeni-Gulf relations, the Arab Gulf states, the Gulf Cooperation Council.

يُعاد من حينٍ إلى آخر طرحُ مسألة ضم دولة اليمن إلى مجلسا لتعاون الخليجي وباعتبار أن مجلس التعاون الخليجي هو مشروع وحدة إقليمية يتألف من دول الخليج العربي الغنية بالنفط وهي (البحرين والكويت وعمان وقطر والسعودية والإمارات)، ويلتزم الدول الأعضاء بتبعات الوحدة الإقليمية وخاصة الدفاع العسكري المشترك، وحدة الرؤي، والمصالح السياسية المشتركة. ونادت أصوات عدّة في دول الخليج باتّباع نهج سياسي يرمي إلى ضمّ اليمن إلى مجلس التعاون الخليجي حالما تنتهي الحرب اليمنية في 2015م، والتي تدخلت فيها السعودية كدولة إقليمية كبرى تمثل التحالف العسكري المشترك عن دول الخليج العربي، بدوافع من امتداد العلاقات اليمنية الخليجية عبر الزمن.

الكلمات المفتاحية: العلاقات اليمنية الخليجية، دول الخليج العربي، مجلس التعاون الخليجي.

مقدمة:

يعتبر مجلس التعاون الخليجي هو مشروع وحدة إقليمية، يلتزم الدول الأعضاء بتبعات الوحدة الإقليمية وخاصة الدفاع العسكري المشترك، وحدة الرؤي، والمصالح السياسية المشتركة، وباعتبار الموقع الجغرافي لليمن وخطورة موقع سواحلها وموانئها على أمن ومصالح دول مجلس التعاون الخليجي فإن قضية ضم اليمن إلى المجلس كانت ولا تزال محل نقاش جوهري لدول مجلس التعاون الخليجي.

ومن جهة أخرى على الرغم من أنه لطالما نُظر إليه على أنه نادٍ حصري تنتسب إليه الدول العربية الأكثر ثراءً، إلا أنه يشكل الانضمام إلى مجلس التعاون الخليجي أولوية كبيرة بالنسبة إلى اليمن المُفقر، والذي يأمل بتعزيز أواصر علاقاته مع الدول المجاورة الثرية وتحسين وضعه الأمني.

ومع تردي الأوضاع السياسية والاقتصادية في اليمن ورغبة دول إقليمية فرض سياستها ونشر عقيدتها في اليمن، لم تعد فكرة انضمام اليمن إلى مجلي التعاون الخليجي محلاً للاستهزاء، بل أضى على دول الخليج أن تعي أن تعاون دول شبه الجزيرة العربية مع بعضها البعض على نحوٍ أوثق يشكل فرصة تاريخية يجب اغتنامها.

إشكالية الدراسة:

تنبثق إشكالية الدراسة مما لا يخفى على أحد من زرع الدول المحورية الغربية الكبرى للفتنة والفرقة بين العرب، وكان أثر ذلك أن سيطر على المشهد العربي انسداد أفق سياسي لرغبة البعض منها في التحكم في المشهد السياسي أو الرغبة في السيطرة الإقليمية على المنطقة العربية، ووصل إلى حد الحروب التي هزت المنطقة العربية وأثرت على أمنها واستقرارها، وقد لمس الباحث تبعات ذلك عن قرب من خلال إقامة الباحث في دولة قطر خلال حرب اليمن عام 2015، واقترابه المكاني من الأحداث باعتبار قطر أحد الدول المشاركة في تلك الحرب، دفع ذلك الباحث لدراسة أسباب ودوافع تلك الحرب ومنها ما اعتقده الباحث أنه السبب الرئيسي

والمتمثل في وحدة دول مجلس التعاون الخليجي في الحرب اليمنية على الرغم من طرح فكرة انضمام اليم إلى المجلس مرارًا وتكرارًا عبر الزمن، ومن هنا جاءت فكرة البحث كالتالي:

- تتمثل المشكلة في سؤال رئيسي: هل للعلاقات اليمنية الخليجية أثر وتبعات موقف دول الخليج العربي من انضمام اليمن لمجلس التعاون الخليجي؟

- يشير السؤال الرئيسي إلى أن هناك أثرًا للعلاقات اليمنية الخليجية في ظل توجهات دول الخليج العربي السياسية وطبيعة الصراعات السياسية في اليمن على انضمام دولة اليمن إلى مجلس التعاون الخليجي، هذا البحث محاولة للإجابة على هذا السؤال الرئيسي من قبل الباحث.

أسئلة الدراسة:

- 1- ما هو تأثير طبيعة العلاقات اليمنية الخليجية على انضمام اليمن لمجلس التعاون الخليجي؟
 - 2- ما هو أثر طبيعة موقع اليمن الجغرافي على خلق دوافع انضمام اليمن لمجلس التعاون الخليجي؟
 - 3- كيف يمكننا قياس مدى تأثير محددات العلاقات اليمنية الخليجية عبر الزمن في انضمام اليمن لمجلس التعاون الخليجي؟
 - 4- هل هناك أثر لتطور العلاقات اليمنية الخليجية حتى الحرب اليمنية في مارس 2015م، في انضمام اليمن لمجلس التعاون الخليجي؟
- أهداف الدراسة:

- التعرف إلى طبيعة العلاقات اليمنية الخليجية وأثرها على انضمام اليمن لمجلس التعاون الخليجي.
- بيان مدى تأثير موقع اليمن الجغرافي على خلق دوافع انضمام اليمن لمجلس التعاون الخليجي؟

- تسليط الضوء على محددات العلاقات اليمنية الخليجية عبر الزمن في انضمام اليمن لمجلس التعاون الخليجي.

- التوصل إلى النتائج من تطور العلاقات اليمنية الخليجية حتى الحرب اليمنية في مارس 2015م، وأثر ذلك على انضمام اليمن لمجلس التعاون الخليجي.

منهج الدراسة:

يعتمد الباحث على المنهج الوصفي في البحث، حيث أن الموضوع يتطلب وصف وتحليل طبيعة العلاقات اليمنية الخليجية ومحددات تلك العلاقة السياسية والجغرافية والاجتماعية، والتي تشكل الدوافع عبر الزمن من انضمام اليمن لمجلس التعاون الخليجي، كما أنه يتطلب ووصف وتحليل موقف دول الخليج العربي من انضمام اليمن إلى مجلس التعاون الخليجي عبر الزمن.

2. تقدير دول الخليج العربي لانضمام اليمن إلى مجلس التعاون الخليجي عبر الزمن:

1.2 أهمية الموقع الجغرافي لليمن بالنسبة لدول الخليج العربي

اليمن تقع في قارة آسيا في أقصى جنوب شرق شبه الجزيرة العربية، أي جنوب غرب آسيا، يحدها من الشمال السعودية ومن الجنوب خليج عدن وبحر العرب ومن الشرق عمان ومن الغرب البحر الأحمر فيما منح إشرافها على مضيق باب المندب، ميزة استراتيجية هامة كأفضل موقع للإشراف على حركة السفن من خلال امتلاكها جزيرة بريم والتي رغم صغر حجمها إلا أنها تمتلك موقعًا استراتيجيًا يمكن من خلاله السيطرة على ممر الملاحة، (2020,TheArabWeekly).

يحدد موقع اليمن ضمن المنطقة المدارية المتميزة بالمناخ الجاف ولولا وجود التباين في التضاريس في اليمن أضحت صحراء من ضمن الصحاري المدارية الحارة كدول شبه الجزيرة العربية، والمنطقة الصحراوية شرق اليمن بما يعني أن الموقع الفلكي لليمن يعد أحد مواطن الضعف الشديدة في قوة اليمن، ووزنها الاقتصادي وعلى طبيعة الغطاء النباتي، والتربة، والإنتاج الزراعي المنخفض نتيجة قلة الأمطار، وندرة المياه ليكون الموقع الفلكي أحد العوامل

الثابتة والمؤثرة في الحياة الاقتصادية. فموقع الدولة هو الذي يضعها في قلب الأحداث، وتأخذ حيزاً كبيراً في سياسات وحسابات القوى الأخرى وخاصة القوى العظمى، وقد يجعلها موقعاً على هامش الأحداث والتفاعلات الدولية بعيداً عن مسرح الصراعات أو الاهتمامات الدولية ولهذا الارتباط فإنه لا يمكن الحديث عن أمن البحر الأحمر بمعزل عن أمن الخليج العربي (أبو عيانة، 2018، ص 47)

وهنا تظهر الأهمية الاستراتيجية لليمن بالنسبة لدول الخليج العربي، فاليمن تسيطر على طرق الملاحة البحرية المتمثل في مضيق باب المندب والبحر الأحمر وهي بهذا تساهم في حماية خطوط التدفق النفطي على طول سواحلها البالغة 2300 كم. كما أن اليمن تمتلك القدرة على تأمين منافذ بحرية لتدفق النفط الخليجي خارج إطار مضيق هرمز ومضيق باب المندب وذلك عبر سواحلها المطلّة على البحر العربي، وهذه المنافذ تسمح للنفط الخليجي امتلاك سعة ومرونة كاملة في التوجه شرقاً إلى جنوب شرق آسيا أو غرباً إلى أوروبا، (الشلي، 2019، ص 409).



الموقع الاستراتيجي لليمن

المصدر: أطلس العالم، دار المعرفة، بيروت، 2008.

إن الواقع الجغرافي يثبت بلا شك أن اليمن هي جزء هام من هذا الإقليم، إقليم الخليج والجزيرة العربية، وأن إنكار هذا الواقع لا يضر بمصالح اليمن فحسب ولكن أيضاً بمصالح بقية أعضاء هذا الإقليم، إن هذا التشابك والتشارك اليمني - الخليجي لا يقتصر على واقع الجغرافيا فقط، بل يمتد أيضاً إلى الواقع الاجتماعي والثقافي للمنطقة، فمنطقة الخليج والجزيرة العربية تمثل وحدة ثقافية واجتماعية واحدة تكاد تصل إلى التماثل التام في أجزائها المختلفة، (علام، 2016، ص456)

وتدرك اليمن الأهمية التي تتمتع بها منطقة الخليج والبحر الأحمر والتي جعلتها محورا للصراع والتنافس الدولي، الأمر الذي فرض على اليمن رصد التفاعلات الدولية والإقليمية والمحلية في المنطقة والبحث عن دور يتناسب مع رؤيتها الأمنية والإنمائية، أن اليمن دولة مسالمة ليس لها أهداف توسعية ولا مطامع إقليمية ومع ذلك ظلت اليمن محوراً لصراع القوى الإقليمية والدولية وخاصة تلك التي تعني بشئون أمن البحار وأمن حافة القارات والممرات، ولقد كان اليمن شاهداً تاريخياً على صراع القوى الاستعمارية في منطقة البحر الأحمر والذي انتهى باحتلال بريطانيا لجزء من أراضيها، ثم أصبحت نفس الرقعة شاهدة على تعاظم الدور السوفيتي في منطقة البحر الأحمر من خلال تواجده في مضيق باب المندب في مرحلة الحرب الباردة حيث أدت الصلة الايدلوجية بين النخبة السياسية الحاكمة في الشطر الجنوبي من اليمن بعد عام 1967م لتسهيل فرصة حصول الأخيرة على موطن قدم أتاح لها مراقبة خصومها الدوليين في منطقة المحيط الهندي والخليجي. وان حجم المتغيرات والتفاعلات في نفس الوقت أيضاً أدت إلى خلق حالة من التفاعل السليبي في اليمن تمثلت أبرز ملامحها بالتالي:

المواجهة اليمنية - اليمنية.

انتفاء بيئة التعاون اليمني - الإقليمي.

هيمنة القضايا السياسية على ما عداها من قضايا اقتصادية واجتماعية وأمنية.

زيادة حجم الاعتمادية اليمنية على العالم الخارجي، (العبيدي، 2017، ص118)

وبعد التطورات المتلاحقة التي شهدتها الأزمة اليمنية والتي توجت بتشكيل تحالف عسكري بقيادة المملكة العربية السعودية باسم عاصفة الحزم؛ دخلت الأزمة اليمنية منعرجاً خطيراً لا يمكن التنبؤ بمآلاته. جاء ذلك بعد أن اقتربت جماعة الحوثيين، المتحالفة مع الرئيس المخلوع علي عبد الله صالح، من إحكام سيطرتها على اليمن شمالاً وجنوباً وهو ما اعتُبر تهديداً للأمن الإقليمي الخليجي ومن ورائه الأمن القومي العربي ككل على أكثر من مستوى ومن أكثر من زاوية، (عمرو، 2010)، فعلى سبيل المثال:

أولاً: اليمن يتمتع بموقع استراتيجي فريد، فهو يمسك بزمام مفاتيح الباب الجنوبي للبحر الأحمر، وهناك تداخل وثيق بين مضيقي هرمز و باب المندب، فهذا الأخير يُمثل طريقاً للنقلات المحملة بنفط الخليج باتجاه أوروبا. كما يربط حزام أمن الجزيرة والخليج العربي، ابتداءً من قناة السويس وانتهاءً بشط العرب، وبالتالي فإن سيطرة الحوثيين أو تنظيم غير شرعي مسلح على اليمن تمكنه من الإمسك بزمام التجارة والتحكم بها بما يضرب مصالح الدول المستفيدة من هذه التجارة ويجعلها تقع تحت رحمتهم، (طلال، ٢٠١٥).

ثانياً: دخول اليمن النفق المجهول يعني توسع تنظيم "القاعدة" في الجنوب، وإن كان مستقر قيادته في اليمن إلا أن دلالة الاسم الذي اختاره لنفسه "قاعدة الجهاد في جزيرة العرب" تؤشر إلى أن منطقة الخليج العربي كلها مستهدفة من قبل ذلك التنظيم، وأن خطورته لا تقتصر على اليمن وحده، بما يهدد أمن دول مجلس التعاون الخليجي، بل إن تداعياته قد تطول المنطقة العربية بأكملها.

ثالثاً: طول الحدود بين كل من السعودية وعمان مع اليمن والذي يصعب احتواؤه وضبطه بشكل كامل يسهل تسلل عناصر "تنظيم القاعدة" ومهربي السلاح والمخدرات، وغيرهم من الهاربين من جحيم الصراع الدائر في اليمن.

2.2 دوافع دول الخليج العربي من انضمام اليمن لمجلس التعاون الخليجي:

يُذكر أن "مجلس التعاون لدول الخليج العربية" تأسس عام 1981م، ويضم 6 دول هي السعودية والبحرين والإمارات وسلطنة عمان وقطر والكويت، سعيًا إلى إقامة "صيغة تعاونية تضم الدول الست تهدف إلى تحقيق التنسيق والتكامل والترابط بين دولهم في جميع الميادين وصولاً إلى وحدتها". وأعلن قادة دول مجلس التعاون الخليجي في عام 2011م ترحيبهم بانضمام الأردن والمغرب إلى مجلس التعاون الخليجي، سعيًا فيما يبدو إلى تكامل اقتصادي وسياسي وعسكري يزيد من مناعة المجلس ويوفر له قدرة أكبر على التحرك والتأثير في مواجهة التحديات التي برزت فيما يعرف بأحداث الربيع العربي في عدد من الدول العربية. (Peck, 2007 Malcolm, 2010, No).

لقد مرت حوالي ثلاثون سنة على إنشاء مجلس التعاون الخليجي، وقد نص نظامه الأساسي على أنه يهدف إلى "تحقيق التنسيق والتكامل والترابط بين الدول الأعضاء (وهي الدول الست: العربية السعودية، البحرين، الكويت، قطر، الإمارات العربية المتحدة، سلطنة عُمان) في جميع الميادين وصولاً إلى وحدتها". ويلاحظ أن وقت الوصول إلى الوحدة تُرك مفتوحاً من دون أي نوع من التحديد (عبدالرزاق، 2019، ص 11).

حاليا تؤكد النظرة المستقبلية والدراسات العلمية (دراسة صندوق النقد: الفوائد الاقتصادية المحتملة من توسيع مجلس التعاون الخليجي بانضمام اليمن) أن اندماج الاقتصاد اليمني في اقتصاديات دول مجلس التعاون الخليجي سيعمل على توليد ثمار إيجابية لكافة الدول، تتمثل في اتساع حجم السوق وزيادة الطلب على السلع، بما يمكن من الحصول على مزايا الحجم الكبير للاقتصاد اليمني والخليجي، فضلاً عن تعزيز القدرة التنافسية وجذب المزيد من الاستثمارات بما يزيد من الدخل ويحسن مستويات المعيشة.

من جانب آخر يتسم الاقتصاد اليمني بوفرة الأيدي العاملة الرخيصة، في مقابل الطلب المتنامي على الأيدي العاملة في اقتصاديات دول مجلس التعاون الخليجي وخاصة في ظل التوجهات الاستراتيجية لدول المجلس وخاصة المملكة العربية السعودية، وبالتالي فإن تسهيل

انتقال العمالة اليمنية إلى دول المجلس يحقق مصالح الطرفين في وقت واحد، إذ يؤدي إلى امتصاص البطالة التي يعاني منها الاقتصاد اليمني وفي الوقت نفسه يلبي احتياجات سوق العمالة الخليجية ويساهم في إزالة الاختناقات التي تعاني منها أسواق العمل، فضلاً عن المنافع المشتركة الاقتصادية والاجتماعية، خاصة وأن الجمهورية اليمنية قد أعطت اهتماماً كبيراً لتأهيل وتدريب الكوادر البشرية من خلال التعليم الفني الذي أولته الخطة الخمسية الثالثة اهتماماً خاصاً للتوسع في إنشاء مؤسسات التعليم الفني والتدريب المهني وكليات المجتمع بما يلبي احتياجات سوق العمل في دول المجلس من العمالة النوعية، (التمامي، 2019)

من ناحية أخرى يمتلك الاقتصاد الخليجي قدرات رأسمالية كبيرة وفوائض مالية عالية، ومن ثم فإن توجيه تلك الفوائض للاستثمار في اليمن يخلق قاعدة اقتصادية عريضة من المكاسب المشتركة لاسيما في ظل بعض الاستثمارات الخليجية من الغرب والتي لم تعد ملائمة أمناً للاستثمار العربي والخليجي.

لذلك يرى كثير من المراقبين أن في ضم اليمن إلى مجلس التعاون الخليج العديد من المزايا ذات البعد الاستراتيجي، منها على سبيل المثال لا الحصر:

أولاً- الثقل السكاني: ما زال الحجم الكبير للسكان في أية دولة يشكل العمود الفقري الذي تعتمد عليه في نشاطها الاقتصادي ومن ثم من قوتها السياسية، وقد ظلت أهمية عدد السكان باعتباره مصدراً لقوة الدول ظل أمراً معترفاً به منذ وقت طويل وما زال الحجم السكاني الكبير يولد شعوراً بالقوة، بينما الوحدات السياسية الأقل حجماً وعدداً تشعر بالضعف والخوف السياسي على مستقبلها، وقد يؤدي هذا الخوف إلى خلق نوع من عدم الاطمئنان على الدوام بل وهاجس يلاحق الوحدات السياسية الصغيرة. فإجمالي سكان دول المجلس وصل إلى 47.4 مليون نسمة، يشكل عدد القوى العاملة منها حوالي 21 مليون عامل في العام 2012، أو ما يعادل 44 في المائة من عدد السكان، أما بالنسبة لليمن فقد بلغ إجمالي سكانها عام 2014 حوالي 26 مليون نسمة، الأمر الذي يؤكد لنا الدلالات الاستراتيجية:

تستطيع كل من قطر والبحرين والإمارات والكويت وسلطنة عمان تعويض نقصها من السكان من خلال تشجيع سكان اليمن على الهجرة إلى دولهم في ظل التوافق الكبير بين سكان اليمن وسكان هذه الدول وبانضمام اليمن إلى دول المجلس سيصبح الحجم الكلي لسكان هذا التجمع الإقليمي في حدود 70 مليون نسمة وهو ما سيشكل قوة بشرية استراتيجية بحسب حسابها في ميزان القوى الإقليمية والدولية على حد سواء.

يوفر حجم سكان اليمن البالغ أكثر من 26 مليون نسمة سوقاً استهلاكية كبيرة للسلع والمنتجات الخليجية وخاصة في ظل الثقة الكبيرة التي تتمتع بها تلك السلع والمنتجات في الأسواق اليمنية.

إن إضافة عدد كبير من السكان والذين يندرجون ضمن الفئة العمرية 18- 35 سنة وهي الفئة العمرية لسن التجنيد الإلزامي الصالحة للالتحاق بالجيش، سيعزز من القدرات العسكرية لدرع الجزيرة والخليج الذي أنشأته دول المجلس لمهام عديدة ومتنوعة، (مركز الخليج للدراسات الاستراتيجية، 2015)

ثانياً: إلى جانب أن مساحة اليمن البالغة أكثر من نصف مليون كم، قد تؤدي إلى تزايد احتمالات توفر أكثر من مورد طبيعي وهذا ما هو موجود بالفعل، ولما كانت اليمن غير قادرة على استثمار تلك الموارد لظروف موضوعية وذاتية فإن الفرصة كبيرة أمام رؤوس الأموال الخليجية لتعويض ذلك الخلل والاستفادة من تلك المزايا التي تقدمها بيئة اليمن الطبيعية، (شمسان، 2015)

لا شك أن الأمر لا يقتصر على تلك المزايا وفقط، بل هناك العديد من الأبعاد والفوائد الاقتصادية والأمنية والسياسية التي يستفيد منها الطرفان سواء مجلس التعاون الخليجي أو اليمن، وليس هنا مجال سرد وتحليل كافة جوانبها، وما لا شك فيه أيضاً أن هناك العديد من المخاوف الخليجية من الإقدام على تلك الخطوة. لكن في المقابل تبقى الموازنة بين أن تصبح منطقة الجزيرة العربية كتلة اقتصادية وسكانية وعسكرية واحدة، أو يبقى أحد عناصرها برميلاً قابلاً للانفجار قد تصيب شظاياه منطقة الخليج بأسرها. ومثلما أن انضمام اليمن

أصبح ضرورة تفرضها عوامل الجغرافيا والتاريخ والمصير المشترك، والتدخل الأخير على وجه التحديد، فإن العوائق في هذا الجانب ليست سهلة، ولعل أولها أن الحديث عن الانضمام من عدمه يرتبط أولاً بحسم الوضع الحالي في اليمن. وإذا استمرت حالة عدم الاستقرار، فإنها ستسبب في حرمان اليمن من الانضمام. وفقاً لذلك، فإن الاستقرار ونشوء حكومة على أرض الواقع مسيطرة ومنسجمة مع الخليج، هو التحدي الأول في طريق انضمام اليمن في هذه المرحلة على الأقل، وهو أبرز التحديات بالنسبة للبلد الذي يعيش مرحلة استثنائية وتكاد تصل فيه الدولة إلى الانهيار التام، وتحت هذا التحدي تنطوي مختلف التحديات المتعلقة بالأمن والاقتصاد والاستقرار السياسي. أما العائق الآخر، فيتمثل بطبيعة النظام السياسي اليمني واختلافه عن الدول الخليجية، إذ إن نظام الحكم في اليمن جمهوري، ومجلس التعاون يضم عدداً من الدول طبيعة أنظمتها تختلف في بنيتها عن النظام في اليمن. وهو أمر يرى بعضهم أنه من الممكن تجاوزه إذا ما توفرت الشروط الأساسية في الأمن ووجود نظام منسجم مع الخليج، (بوتشيك، 2010).

أخيراً قد يرى البعض أن الحديث هنا، عن ضم أو انضمام اليمن إلى عضوية مجلس التعاون الخليجي في ظل هذه الظروف المأساوية التي يعيشها اليمنيون هو حديث ترفي، ينقصه المنطق، ويفكر فيه أناس يعيشون حياة هادئة هائلة، بعيداً عن الصخب والغبار، وبعيداً عن أزيز الطائرات وأصوات المدافع. إلا أنني أرى أن الحديث في هذا الموضوع هو بارقة أمل يجب تغذيتها وتنميتها. فاليمن هو بحاجة إلى الانضمام لعضوية مجلس التعاون الخليجي، للمساعدة في إعادة بناء ما دمرته الحرب، ومساعدته في التنمية الاقتصادية، لكن، وحتى لا يصاب اليمنيون بصدمة حضارية، فليتم إلحاقهم بالمجلس على مراحل تدريجية، وهذا يستدعي إقناع جميع الأطراف اليمنية بخطورة الاستمرار في الحروب الداخلية وبث روح التفاؤل والأمل في تحسين حياتهم، (البكري، 2015).

وهذا يستوجب ضرورة العمل في المحاور التالية:

أولاً: وقف الحرب والاقتتال، وسحب السلاح من الميليشيات والقبائل المسلحة بكل اتجاهاتها وانتماءاتها وولاءاتها السياسية، والفكرية، والدينية، والمذهبية، وإعادة الأطفال إلى مدارسهم، وفتح الجامعات، وتشغيل المستشفيات، وإصلاح الجسور والطرق، ومد المواطنين بسبل العيش الإنساني المتواضع.

ثانياً: الاستعادة التدريجية للأشكال التقليدية لهيئات ومؤسسات الدولة، ومنحها فرصة الثقة بنفسها وبالذات المؤسسة الأمنية، التي يبدو أن اليمنيين سيكتفون بالاحتفاظ بها، والتخلي عن مؤسسة الجيش بحكم فشلهم في الحفاظ عليها، وحاجتهم إلى دولة مدنية حديثة منزوعة السلاح.

ثالثاً: وفي المرحلة الثالثة، العمل على إعادة تأهل اليمن كما فعلت أوروبا بإسبانيا، وتفعل منذ سنين باليونان، وهو عمل كبير وجبار يتطلب وقتاً طويلاً، ليصبح اليمن بعده كامل الأهلية، يمكنه الانضمام إلى مجلس التعاون الخليجي، (الروحاني، 2015).

تحاول دول الخليج من خلال كيان مجلس التعاون أن تشكل كتلة اقتصادية فاعلة، (يحيي، 2013، ص 70) فالتكتل الاقتصادي يتشكل عادة بوجود اقتصادات متفرقة تجتمع تحت إطار أو مجموعة من المبادئ لتكون الأساس في التعامل فيما بينها وبين غيرها من الدول، وتختار الدول المشكلة للكتلة الاقتصادية درجة التعاون والتكامل داخل هذا التكتل؛ التي تتراوح بين التكامل الجزئي أو درجات متقدمة من التكامل ثم الاتحاد؛ ودرجات التكامل تبدأ من الاتفاق على إنشاء منطقة تجارة حرة تلغى فيها التعريفات الجمركية على السلع والخدمات المتبادلة بين الدول الأعضاء، وإذا تحقق النجاح في تلك المرحلة تنتقل الكتلة إلى مرحلة ثانية؛ تسمى بالاتحاد الجمركي؛ حيث يكون الاتفاق على فرض تعريفات جمركية موحدة على السلع المستوردة من خارج الكتلة، أما المرحلة الثالثة فتُعرف بالسوق المشتركة؛ حيث يُسمح بحرية انتقال عناصر الإنتاج -مثل: العمل ورأس المال- ضمن الكتلة، وفي المرحلة الرابعة يتم التنسيق الكامل لكافة السياسات الاقتصادية والمالية والنقدية، ويتم خلالها استكمال إنشاء المؤسسات والتشريعات والمعايير الاقتصادية للدخول في المرحلة التالية؛ وهي الوحدة النقدية.

ويكون بعدها إصدار العملة الموحدة كتنويع لكافة مراحل الاتحاد الاقتصادي بين تلك الدول المنضوية في الكتلة، (Khan, Mohsin, 2010).

ومنذ إنشاء مجلس التعاون الخليجي، أضحى قضية تأهيل اليمن للانضمام إلى مجلس الأكثر حضوراً واهتماماً حيث تحظى باهتمام واسع وكبير على كافة المستويات، سعى اليمن مراراً فيما مضى إلى الانضمام لمجلس التعاون الخليجي، وجرت أولى محاولاته الرسمية في هذا الاتجاه عام 1996م، إلا أن طلبه قوبل بالرفض لعدة أسباب:

لوجود نزاع حدودي بينه وبين السعودية، ومع خطورة التوتر في العلاقات اليمنية السعودية على الاستقرار الداخلي في اليمن مكن المملكة العربية السعودية من العودة لممارسة نفوذها في اليمن، وخاصة بعد إنهاء ملف الحدود بين البلدين، واحتدام الصراع السياسي الداخلي بين القوى السياسية أن التحالف اليمني السعودي أمر ضروري لإدارة الصراع الداخلي، لتمتعها بنفوذ على المستوى السياسي والاجتماعي داخل اليمن، فلم يكن هناك أي مقارنة بين الاحتفاظ بعلاقات يمنية إيرانية مقابل توتر العلاقات بين اليمن والسعودية لاعتبارات جغرافية وتاريخية وقدرة السعودية على التأثير في مجريات الأمور داخل اليمن، كما أن اليمن ترتبط بعلاقات اقتصادية مصيرية مع المملكة لا يمكن التضحية بها في مقابل أي علاقات اقتصادية أخرى مع إيران أو دولة قطر فضلاً عن العلاقات اليمنية الأمريكية التي تمر تاريخياً عبر الرياض، (محمد، صبيحي، 2016، ص 434-474).

وبسبب توتر العلاقات بين صنعاء والكويت وقطع العلاقات الدبلوماسية بينهما على خلفية غزو العراق للكويت عام 1990م.

وقد أدى موقف صنعاء الداعم لصدام حسين في أحداث الكويت عامي 1990-1991م أثر سلباً على أوضاعها الاقتصادية حيث حرم اليمن من مساعدات دول الخليج الغنية، وزادت أوضاعه الاقتصادية تردياً مع قيام السعودية بترحيل نحو مليون مواطن يمني كانوا يعملون في أراضيها، وفقدت اليمن حينها مئات الملايين من الدولارات التي كانت تتضح على شكل تحويلات للمغتربين أو على شكل قروض ومساعدات. وفي نفس الوقت تحمل اليمن عبء إعالة

العائدين. وكانت النتيجة هي انهيار الاقتصاد الوطني وتدهور الأحوال المعيشية للمواطنين بشكل غير مسبوق وحدثت قفزات غير طبيعية في معدلات البطالة والتضخم. كما أن الموقف اليمني قد أوجع صدور بعض الدول المجاورة وغير المجاورة فشرعت بالعمل ضد الوحدة اليمنية وبعدها الأزمة الاقتصادية التي تعرض لها العراق والتي استمرت لسنوات طويلة. (1991,Englehardt, Joseph).

فضلاً إلى ما لحق ببنى البلاد التحتية من دمار وما تكبده البلد من خسائر بشرية أثناء الحرب الأهلية في اليمن عام 1994م، (العبيدي، 2017، ص 14-187).

3. دور العلاقات اليمنية الخليجية في ضم اليمن إلى مجلس التعاون الخليجي:

1.3 محددات العلاقات اليمنية الخليجية عند تأسيس مجلس التعاون الخليجي في عقد الثمانينات:

تُطرح قضية العلاقات اليمنية الخليجية نفسها كأحدى التحديات الرئيسية التي تواجه هذه المنطقة الهامة في الوقت الراهن. فالمتتبع لمسار هذه العلاقة خلال الخمسة عقود الماضية- وهي الفترة التي شهدت نشوء الدولة الوطنية ذات السيادة في هذه البلدان جميعاً تقريباً (ما عدا شمال اليمن سابقاً والمملكة العربية السعودية، واللتيْن اشتبكتا في فترة مبكرة بعلاقات لم تفرز على الصعيد الثقافي غير حالة من عدم الاستقرار بسبب ما رافق هذه العلاقة من حروب ناشئة من عدم استقرار المنطقة كلها، والعائد لظروف الاحتلال الأجنبي وتهيؤ النخب الوطنية لاستلام الحكم في ظروف لم تعرف فيها المنطقة تقاليد بناء الدولة ولا حدودها ولا شروط قيام العلاقات السياسية والاقتصادية والتجارية فيما بينها).. المتتبع لمسار هذه العلاقة كما قلنا سيجد أن الاهتمام الأساسي تركّز على بناء الدولة الوطنية على نحو كان فيه من الانغلاق على الذات ما جعل الاهتمام بالعلاقات فيما بين دول المنطقة محدوداً.. ثم أخذ هذا الاهتمام بتوسع ويزداد مع كل منجز يتحقق على الصعيد الداخلي، سواء فيما يخص بناء الدولة وأجهزتها أو ما يخص البناء الاقتصادي والاجتماعي، وما يرافق ذلك من نشوء حاجة سياسية أو أمنية أو جيوسياسية وعسكرية.

كانت المحدّدات السياسية للعلاقات اليمنية الخليجية خلال عقد الثمانينيات متأثرة العلاقات بين دولتي اليمن من جهة، والدول الخليجية من جهة ثانية خلال ذلك العقد بالواقع التشطيري الذي ظلّ سائداً في اليمن حتى أوائل التسعينات، وتراجعت المخاطر المرتبطة بالتنظيمات والتيارات اليسارية والقومية على المستوى الداخلي للدول الخليجية لحساب المخاطر المرتبطة بإمكانية إثارة التكوينات المذهبية والطائفية داخل تلك الدول، وأولوية المخاطر التي تمثّلها القوى الإقليمية: إيران والعراق بالنسبة للدول الخليجية، وكذا تداعيات الاستقطاب الدولي والحرب والزحف الشيوعي. فقررت الدول الخليجية الست: المملكة العربية السعودية، والكويت، وقطر، والبحرين، وعمان، والإمارات العربية المتحدة، تدارس صيغاً مختلفة لشكل ومحتوى ذلك التكتّل، وكان منها "إنشاء تكتّل يضم دول شبه الجزيرة العربية". وقد أثار إعلان المجلس واقتصار التمثيل فيه على الدول الست سابقة الذكر ردود فعل متباينة، حيث تحفظ الشطر الجنوبي من اليمن على قرار إنشاء مجلس التعاون، ودعا إلى اجتماع لدول الجزيرة العربية والقرن الإفريقي للتباحث حول صيغة معينة لحفظ الأمن في المنطقة، فيما عارضت حكومة الجمهورية العربية اليمنية قرار تشكيل المجلس، وأظهرت تبرماً من تجاهلها وعدم ضمّها إلى عضويته، (Peterz et al. 2003).

المتغيرات الداخلية:

تنضبط العلاقات اليمنية الخليجية بالواقع السياسي والاقتصادي والاجتماعي في كلّ من اليمن، ودول الخليج، ومن الطبيعي أن يكون الواقع اليمني هو الأكثر تأثيراً لاعتبارات تتعلّق بأنه الطرف الأقل امتلاكاً للقدرات الاقتصادية والسياسية، والأكثر مواجهة للتحديات المتنوعة والمعقدة التي تجعله في حاجة دائمة للإسناد الخارجي، وبقدر أقل من ذلك بكثير فإن التطورات السياسية الداخلية لدول الخليج العربي، ونوعية التحديات التي تواجهها مجتمعاتها ونظمها السياسية ودرجة ارتباط ذلك بالأوضاع في اليمن يمثّل أحد العوامل المؤثرة في العلاقات بين اليمن من جهة والدول الخليجية من جهة ثانية.

وكما سبق وأشرنا إلى الدول الخليجية الست قرّرت تشكيل كتّل إقليمي فرعي هو مجلس التعاون الخليجي، ومن هنا ثار سؤال: لماذا تم استبعاد اليمن (بشطريها) من عضوية المجلس، وخاصةً الشطر الشمالي، والذي كان أكثر قرباً من الناحية السياسية والفكرية من دول مجلس التعاون؟ وما هو تأثير الأوضاع الداخلية في إقصاء اليمن من عضوية المجلس؟.

وبدايةً يكن القول بأن طبيعة الأوضاع الداخلية في شطري اليمن، وفيما بينها، في تلك المرحلة كانت العامل الأهم في إقصائه من عضوية المجلس، فالشطر الجنوبي كان قد وقع بعد الاستقلال تحت هيمنة تيار اليسار الماركسي، (P, 2018, 130 Wolff et al.) ، والذي أسّس الدولة هناك، وأحدث تحولات جذرية في بنية الدولة والمجتمع في ذلك الشطر، وأعاد صياغتهما على أساس من الأيدولوجية الاشتراكية، وكان على عداء مع التوجهات السياسية للدول الخليجية وفي المقدمة منها المملكة العربية السعودية، وتبنّى دعم التنظيمات اليسارية في المنطقة العربية، ومنها ما يقرن بأعمال مسلّحة؛ لإسقاط السلطات الحاكمة، كما هو الحال في شمال اليمن وسلطنة عمان (P, 2020, 181 Dresch).

ولتبرير عدم ضم اليمن إلى مجلس التعاون، أعلنت دول الخليج أن الواقع التشطيري القائم في اليمن، وعدم حسم النزاعات الحدودية مع المملكة العربية السعودية عاملان يحولا دون انضمام اليمن إلى عضوية المجلس.

وعوضاً عن عدم قبولها كعضو بمجلس التعاون اعتمدت الدول الخليجية سياسة تجاه شمال اليمن، تقوم على منحها العديد من الامتيازات التفضيلية في علاقاتها بدول المجلس، وفي تقديم العون الإنمائي والمساعدات، وتمويل المشاريع التنموية، والمساهمة في تشييد البنية التحتية، إلى جانب الامتيازات والرعاية الخاصة التي كانت تتمتع بها الجالية اليمنية في الدول الخليجية ولا سيّما في المملكة العربية السعودية.

أما على المستوى الداخلي للدول الخليجية، فقد حدث تحوّل نوعي في مصادر التهديد، ففي عقدي الستينيات والسبعينيات كانت المجتمعات الخليجية عرضة لاختراق التنظيمات

والأفكار اليسارية والقومية، وكانت عدن تمثل في ذلك الوقت قاعدة خلفية لتلك التنظيمات، (Saba News Agency, 2019).

وبخلاف ذلك فإن عقد الثمانينيات شهد تحولاً في مصادر التهديد المحتملة للأنظمة والمجتمعات الخليجية، حيث تراجع التهديد على الأفكار والتنظيمات اليسارية والقومية، بعد أن تعرّضت تلك المنظمات للضعف والتمزق على إثر نكسة 1967م، (هيل، 1990)، وخُفوت التطرف الفكري والسياسي في الحزب الاشتراكي الحاكم في جنوب اليمن، وتعرّضه لضربة قاصمة بعد الصراع الدموي بين قياداته، فيما عرف بأحداث (13) يناير 1986م، وحل بدلاً عنها مصدر آخر للتهديد، وهو مصدر مرتبط بطبيعة التنوع المذهبي في بعض المجتمعات الخليجية، والخوف من تجاوبها مع شعارات الثورة الإيرانية، فقد تبنت السلطة في إيران تصدير الثورة الشيعية إلى دول الجوار الجغرافي في الخليج العربي وبقية دول العالم الإسلامي، كما تصاعدت مصادر أخرى للتهديد، وهي مصادر ذات طابع نظامي، تمثلت في الطموحات الإقليمية للقوتين الإقليميتين المتنافستين: إيران والعراق، خاصة بعد اندلاع الحرب بينهما في سبتمبر 1980م، والتي استمرت حتى عام 1988م.

وعلى ذلك، فإن مصادر التهديد المحتملة للدول الخليجية خلال عقد الثمانينيات لم تكن قادمة من جنوب الجزيرة العربية بقدر ما كانت قادمة من الحدود الشمالية للخليج العربي، أي من العراق، وبشكل أكبر من نظام الثورة الإسلامية في إيران، الأمر الذي جعل اهتمام القادة الخليجيين مركزاً على تفاعلات العلاقات بين تلك القوى الإقليمية، وتطوّرات الحرب العراقية الإيرانية، وليس على التطوّرات في شطري اليمن، (Payvand's Iran News, 2003)) المتغيرات الإقليمية:

ظلّ التمحور في أقطاب متنافسة سمةً عامةً للعلاقات العربية- العربية، بحسبان ذلك مظهراً من مظاهر العنف العام الذي تعاني منه الأمة العربية والإسلامية في تاريخها المعاصر. فقد تمحور التنافس خلال عقد الخمسينيات بين النظم السياسية الهاشمية والنظم العربية الأخرى، وأخذ الانقسام شكلاً آخر خلال عقد الستينيات، إذ حدث فرز واستقطاب

بين ما كان يعرف في ذلك الوقت "بالدول التقدمية" و"الدول المحافظة"، وكانت اليمن ساحة مفتوحة لحرب إقليمية بين ذينك التيارين، ولم ينتهِ هذا الاستقطاب إلا بعد هزيمة يونيو عام 1967م، وخروج القوات المصرية من اليمن، ومعها خرج النفوذ المصري من جنوب الجزيرة العربية، (23 Ginor et al. 2020, P)

وبخلاف ذلك فإن قيام دولة في جنوب اليمن تنبّي الأفكار الماركسية، وارتباطها مع الدول والمنظمات الاشتراكية وتداخلها مع حركات اليسار في دول المنطقة، ولّد مصدراً جديداً للصراع، طرفاه الأساسيان، نظام الجبهة القومية/ الحزب الاشتراكي في عدن ومعها التنظيمات اليسارية في منطقة شبه الجزيرة العربية من جهة، والمملكة العربية السعودية وبقية الدول الخليجية وشمال اليمن من جهة ثانية، وكانت أبعاد ذلك الاستقطاب فكرية وسياسية في بعض الدول الخليجية، وعسكرية وصدامية في بعضها الآخر (شمال اليمن وسلطنة عمان).

ومن جهة ثانية فإن علاقة الدول الخليجية بشطري اليمن تأثرت في تلك الفترة بطبيعة التطوّرات الإقليمية في منطقة الخليج العربي، ونقصد بها تطوّرات الأوضاع السياسية الداخلية والطموح الإقليمي لكلّ من إيران والعراق، والعلاقات فيما بينهما، فكما سبق فإن صتاع القرار في الدول الخليجية كانوا يرون بأن مصدر الخطر إنما يأتي من الطموحات الإقليمية لكلّ من إيران والعراق.

وقد تعزّزت تلك المخاوف بعد قيام الثورة الإسلامية في إيران بزعامة "الخميني"، وتبّي السلطة الجديدة في طهران لما عرف بسياسة تصدير الثورة الإسلامية، ونقلها إلى الشاطئ الجنوبي من الخليج أي قلب الدول الخليجية من خلال استثارة الأقليات المذهبية في تلك الدول ودفعها للخروج على السلطات هناك، وفرض هيمنة إيرانية على المنطقة، ومحاولة الانفراد بقيادة العالم الإسلامي، وقد تضاعفت تلك المخاطر بعد اندلاع الحرب العراقية- الإيرانية، وتداعياتها الأمنية والسياسية الخطيرة على دول الخليج العربية، وهو ما دفع قيادات دول مجلس التعاون الخليجي إلى أمرين:

الأول: هو توثيق العلاقات مع الولايات المتحدة الأمريكية، وعقد التحالفات السياسية والعسكرية معها ومع عدد من الدول الغربية، بهدف إيجاد توازن مع القوى الإقليمية (إيران، والعراق)، وضبط سلوك تلك الأطراف، وتوفير حماية للأنظمة السياسية في الدول الخليجية، والدفاع عن مصالحها الاقتصادية، واستقرارها السياسي.

الثاني: تقديم الأولوية في الاهتمام للتطورات التي تحدث في شمال الخليج العربي على التطورات والمخاطر القادمة من الفناء الجنوبي لهذه الدول (شطري اليمن في ذلك الوقت)، (2009,Albawaba)

وكما سبق فإن حالة الضعف العام التي تعاني منها اليمن عسكرياً وسياسياً واقتصادياً، لم تكن تغر الدول الخليجية بدمجها في مجلس التعاون والاستعانة بها لإيجاد توازن إقليمي.

ومن هنا فقد كانت السياسات الخليجية تجاه اليمن في تلك الفترة تقوم على أساس احتواء التطورات الحاصلة فيها، وإبقائه قريباً من الدول الخليجية -وبالذات المملكة العربية السعودية- ومنع أي قوة إقليمية أو دولية منافسة من الوصول إليه، وكسب القوى السياسية الداخلية اليمنية، ولذلك كانت الأدوات السياسية والمالية هي الأدوات الأكثر استخداماً في التعامل السعودي مع الشأن اليمني الداخلي.

وخلال ذات العقد كانت المجتمعات الخليجية في حالة نهضة عمرانية واقتصادية، وهي في حاجة إلى أيد عاملة تساهم في القيام بتلك النهضة، وقد كانت العمالة اليمنية في المقدمة، وكانت تحظى بقبول وارتياح عميق نظراً للتقارب الاجتماعي والثقافي والنفسي بين تلك المجتمعات وبين الجاليات اليمنية.

وفي ذات السياق شهد عقد الثمانينات دعماً تنموياً خليجياً لشطري اليمن (وبالذات الشطر الشمالي)، فقد قدّمت المملكة العربية السعودية، والكويت، والإمارات العربية المتحدة، وبقية الدول الخليجية دعماً سخياً لجهود التنمية وتشديد البنى التحتية في مجالات متعددة، وكل ذلك بدافع أخوي لا يزال اليمنيون يقدرّونه حتى اليوم، (Etheredge, Laura, 2010).

2.3 تطور العلاقات اليمنية الخليجية حتى الحرب اليمنية في الفترة ما بين 2000 إلى 2015:

تميّز هذا العقد ونصف بحدوث اختراق إيجابي في العلاقات اليمنية السعودية، والعلاقات اليمنية الخليجية عموماً، فقد جرى تحسّن ملحوظ في العلاقات بين صنعاء والرياض، تمثّلت بعض مؤشرات في تبادل زيارات القمة بين البلدين، وعودة الحياة إلى مجلس التنسيق اليمني السعودي، ومعاودته لنشاطه في دعم جهود التنمية في اليمن، والأهم من كلّ ذلك اتّفاق الطرفين على تجاوز الخلافات الحدودية المزمّنة، والاتّفاق على ترسيم الحدود المشتركة، والتوقيع على اتفاقية جدّة في 21 يونيو عام 2000م، والتي اعتبرت الحدود بين الدولتين حدود دولية ونهائية، وما ترتّب على ذلك من تفاؤل بإمكانية عودة العلاقات اليمنية السعودية إلى سابق عهدها كما كانت عليه في الثمانينيات، والتحسّن في العلاقات اليمنية مع بقية دول الخليج العربية، وفي مقدّمها العلاقات اليمنية الكويتية، التي شهدت تحسّناً مطرداً تجاوزت معه تداعيات حرب الخليج الثانية.

وقد ترتّب على كلّ ذلك صدور قرار القمة الثانية والعشرين لقادة مجلس التعاون لدول الخليج العربية بمسقط في شهر ديسمبر 2001، بالموافقة على قبول عضوية اليمن في أربع من مؤسسات المجلس، هي: مجلس وزراء الصحة لدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية، ومكتب التربية العربي لدول الخليج العربية، ومجلس وزراء العمل والشؤون الاجتماعية بدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية، ودورة كأس الخليج العربي لكرة القدم، والتأكيد على أن خطوات أخرى ستتبع ذلك.

كما شاركت الدول الخليجية في مؤتمر الدول المانحة في لندن، والتزمت بتوفير مبلغ يزيد عن (2.5) مليار دولار لدعم الخطة الخمسية اليمنية للأعوام من 2007 وحتى 2010م.

ومع ذلك فقد اضطرب الموقف الخليجي من موضوع قبول اليمن في مجلس التعاون، حيث تباينت تصريحات القيادات الخليجية إزاء هذا الموضوع، بحسب الأحوال والظروف، وطبيعة العلاقات القائمة مع صنعاء، والأوضاع السائدة في اليمن، ففي بعض الأحيان صدرت تصريحات بأن الدول الخليجية في طريقها إلى تأهيل الاقتصاد اليمني كخطوة عملية لقبول

الانضمام الكامل إلى المجلس.. وفي أوقات أخرى صدرت تصريحات بأنه قد تم تجاوز مسألة قبول اليمن في عضوية مجلس التعاون، وأن الأمر سيقصر على ترتيب علاقة خاصة مع اليمن، لنعود مرة أخرى ونسمع تصريحات بوجود إرادة قوية لرفع مستوى المعيشة في اليمن؛ ليتساوى مع نظيراتها في دول مجلس التعاون.

كما اتسم ذات العقد بتعاظم المشاكل والتحديات السياسية والاقتصادية التي تواجهها اليمن، والتي باتت تهدد كيان وبقاء الدولة ووحدتها، وامتدت تداعياتها إلى الحدود الجنوبية للمملكة العربية السعودية، واستمرار الانقسام العربي، وتزايد حدة الاستقطاب الطائفي في المنطقة، واتجاه العلاقات بين الولايات المتحدة وبين القوة الإقليمية الإيرانية الصاعدة نحو التوتر السياسي وربما العسكري، مما كان له انعكاس على مجمل القضايا الإقليمية، ومنها التطورات الداخلية في اليمن، (علي، 2010، ص 60).

وبالجملة، فإن اليمن تعاني اليوم من أزمات ملتهبة وساخنة، تحمل مخاطر حقيقية على وحدة البلاد واستقرارها، مما يجعل الدعم الخليجي أمراً أكثر ضرورة، هذا الدعم توجيه دواعي أخوة العقيدة والدين، والجوار والتاريخ والروابط الثقافية والاجتماعية، والضمير العربي، كما تؤكد عليه المصالح المشتركة، ففي تعافي اليمن من أزماته وعودة الاستقرار إليه صلة بالاستقرار والأمن في الدول العربية في شبه الجزيرة العربية، والعكس يكون صحيحاً، كذلك فإن أي ضرر يلحق بوحدة اليمن واستقراره.... لن تكون الدول الخليجية بمنأى عنه، بل ويلزم التأكيد على أنها المستهدفة بالدرجة الأولى، فالخبرة التاريخية تؤكد أن أي قوة مرتبطة بالقوى الخارجية تسيطر على اليمن إنما هدفها الانطلاق منها والعبور من خلالها إلى المناطق الغنية بالثروة، وهكذا فإن أي تمكين القوى المتطرفة (سياسياً أو مذهبياً أو فكرياً)، سيكون الهدف النهائي منه هو الاستقرار في السعودية وبقية دول الخليج.

ولقد شهدت السنوات تحولات إيجابية على طريق تعزيز التكامل بين اليمن ودول المجلس، يأتي على رأسها القمة الثانية والعشرين لقادة مجلس التعاون لدول الخليج العربية، في مسقط في شهر ديسمبر 2001م التي أقرت قبول عضوية اليمن في أربع مؤسسات من

مؤسسات المجلس، وتلتها قمة الملك فهد (السادسة والعشرين، في أبو ظبي، في شهر ديسمبر 2005م والتي اتخذت قرارًا استراتيجيًا يقضي بتأهيل الاقتصاد اليمني وتحديد الاحتياجات التمويلية لتغطي الفترة 2006-2015م، وترجم ذلك عمليًا بعقد مؤتمر المانحين في لندن في نوفمبر 2006م برعاية من الأمانة العامة لدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية، حيث بلغت مساهمة دول المجلس حوالي 45% من إجمالي التمويل الذي حصلت عليه اليمن في المؤتمر. كما أعقب ذلك الترتيب المشترك لعقد مؤتمر استكشاف الفرص الاستثمارية في اليمن في إبريل من العام 2007م لجذب الاستثمار الخليجي في اليمن.

ولقد رفضت دول مجلس التعاون الخليجي بسبب سوء القراءة الاستراتيجية الخليجية لليمن ويرجع هذا لعدة أسباب يلزمها ملمح تاريخي لفهم أبعادها فهي تتصل بالحروب التي دخلتها البلاد، وانتهت بها إلى واقعها الصعب اليوم.

4. خاتمة:

إن تذبذب العلاقات السياسية بين دول الخليج العربي ودولة إيران بين التعاون والتنافر السياسي حسب الأحداث السياسية في المنطقة العربية يهدد أمن دول الخليج العربي باعتبار (المملكة العربية السعودية وحلفاؤها)، وإيران يسعون للسيطرة الإقليمية على المنطقة العربية، من خلال لعب دور إقليمي مؤثر في اليمن لكلا الطرفين، ومما زاد حدة ذلك أدت الفجوة السياسية للمنطقة العربية بعد الحرب الأمريكية على العراق عام 2003 التي أدت إلى الخلل في توازن القوى السياسية في منطقة الخليج، ولا يعد ذلك ضماناً للأمن على المدى البعيد.

ومع تزايد التدخل الدولي في إقليم دول الخليج، لارتباط ذلك بطبيعة النظام الدولي أو الإقليم ذاته، ومع ذلك لا يعني هذا أنه ليس لدى دول الخليج فرص للاستقلال حتى ولو بشكل نسبي، نظرًا إلى خصوصية قضاياها التي تحتاج إلى رؤية إقليمية لحلها، بعيداً عن الرؤى الخارجية التي قد لا تتسق مصالحها بالضرورة مع مصالح أطراف دول الخليج.

- على الرغم من طغيان مؤشرات الأمن الإستراتيجي على تفاعلات وحدات الإقليم الخليجي، فإن ذلك لا يعني أنه لا توجد مظاهر للأمن التعاوني، وإن بدت متواضعة، عكستها الإتفاقيات الأمنية والاقتصادية بين اليمن وكل من بلدان الخليج العربي.

- في ضوء العرض السابق نجد أن مصادر تهديد الإقليم الخليجي عديدة، سواء داخل الإقليم ذاته، وأهمها تكريس الخلل في توازن القوي، أو خارجة حيث تتمثل في سياسات الأطراف الغربية تجاه الإقليم الخليجي.

- أن العلاقات اليمنية - الخليجية، علاقات استراتيجية تفرضها الجغرافيا والتاريخ والعقيدة والمصالح المشتركة واستقرار المنطقة، وكان من المتصور أن تؤدي هذه العوامل إلى أن تتجه تلك العلاقات إلى التعاون والاندماج الفعال تحت راية واحدة بضم دولة اليمن إلى مجلس التعاون الخليجي، إلا أن هذا لم يحدث وإن بدت المفاوضات وطرح القضية من وقت إلى آخر وبقوة على مائدة المباحثات، وما زاد ضرورة النظر إلى هذا القرار ما تعيشه اليمن من حرب مذهبية وسياسية دغمت دول الخليج العربي للتدخل العسكري عام 2015م.

لذا انطلق الباحث في كتابة مقترحاته على شكل توصيات مما سبق وصفه وتحليله في الموضوع محل الدراسة ولخصها كالتالي :

- الانطلاق من علاقات الجغرافيا والجوار التي تتسم باستمراريتها، في مقابل العوامل السياسية المتغيرة، في رسم خريطة التعاون بين دول الخليج العربي ودولة اليمن وتأثيرها الإيجابي على العلاقات اليمنية الإيرانية بما يوقف كل أشكال المعاناة للشعب اليمني، وهذا لن يحدث بشكل فعال إلا بعد النظر بجديّة في ضم اليمن إلى مجلس التعاون الخليجي، وذلك لحصر أطماع إيران في اليمن والحفاظ على الاستقرار الأمني والسياسي لدول الخليج العربي.

- عدم إقصاء أي طرف من أية منظومة إقليمية مقترحة بسبب كونه يتباين مع الأطراف الأخرى، سواء سياسياً أو اقتصادياً أو ثقافياً، إذ أن إقصاء ذلك الطرف يعد إقصاء للأمن الإقليمي ذاته يعادل حجم ذلك الطرف ووزنه، ويظل أمناً مشوهاً، أو بالأحرى دون إقليمي.

ضرورة أن تراعى دول الخليج العربي تجربة الأمن الذاتي، من أجل التعرف إلى أوجه القصور التي واجهتها، وذلك بهدف وضع استراتيجيا خليجية متكاملة تستهدف تحقيق مفهوم القوة الموازنة مع إيران في ظل ما يحدث في اليمن، وبخاصة أن لدى دول الخليج من آليات التكامل ما يؤهلها لذلك.

- دول الخليج العربي تحتاج إلى التحول إلى مفهوم القوة المتوازنة التي من شأنها أن تجعل الصراعات الإقليمية- الإقليمية، والإقليمية- الدولية في نطاق التحكم والسيطرة، بما يحفظ أمنها القومي وعدم التدخل في سياساتها الداخلية والخارجية.

- ضم اليمن إلى دول مجلس التعاون الخليجي، وذلك لخلق نظام أمني حقيقي لتلك المنطقة تحكمه اتفاقيات الدفاع المشترك وهذا يستوجب ضرورة العمل في المحاور التالية:

أولاً: وقف الحرب والاقتتال، وسحب السلاح من الميليشيات والقبائل المسلحة بكل اتجاهاتها وانتماءاتها وولاءاتها السياسية، والفكرية، والدينية، والمذهبية، وإعادة الأطفال إلى مدارسهم، وفتح الجامعات، وتشغيل المستشفيات، وإصلاح الجسور والطرق، ومد المواطنين بسبل العيش الإنساني المتواضع.

ثانياً: الاستعادة التدريجية للأشكال التقليدية لهيئات ومؤسسات الدولة، ومنحها فرصة الثقة بنفسها وبالذات المؤسسة الأمنية، التي يبدو أن اليمنيين سيكتفون بالاحتفاظ بها، والتخلي عن مؤسسة الجيش بحكم فشلهم في الحفاظ عليها، وحاجتهم إلى دولة مدنية حديثة مزروعة السلاح.

ثالثاً: وفي المرحلة الثالثة، العمل على إعادة تأهيل اليمن كما فعلت أوروبا بإسبانيا، وتفضل منذ سنين باليونان، وهو عمل كبير وجبار يتطلب وقتاً طويلاً، ليصبح اليمن بعده كامل الأهلية، يمكنه الانضمام إلى مجلس التعاون الخليجي، (الروحاني، 2015).

- توحيد الرؤى الاستراتيجية والتوجهات السياسية لدول الخليج العربي بدلاً من تضارب أشكال التعاون مع دولة إيران بما يضمن تحقيق القوى المرجوة من مجلس التعاون الخليجي وتحقيق أهداف مشتركة بينهم وبين دولة إيران بما يحفظ أمن المنطقة ويجعل العلاقات اليمنية الإيرانية تخدم المصالح العربية المشتركة مع دولة إيران.

- التباحث حول فائدة المبادرات التي تعلنها بعض دول الخليج العربي بشأن استمرار اعتمادها على البعد الدولي لحماية أمنها، كونها دولاً صغيرة وتتمتع بقدر من الثراء ويقع ضمن محيط جيران أقوياء، فغن ذلك لا يعني سوي الاستمرار في تكريس مفهوم الامن الإستراتيجي، الذي يُعلي من الجوانب العسكرية، ومن ثم تبقي الحاجة إلى تكريس مفاهيم الأمن التعاوني، الذي لا يمكن تحقيقه إلا بتضافر جهود أعضاء الإقليم كافة.

- عمل دراسات مقارنة بين مفاهيم الأمن الإقليمي في الأقاليم التي شهدت مثل هذا النوع من الأمن- وهو ليس محل اهتمام هذه الدراسة- للاستفادة من تلك التجارب عند صوغ نظام أمني إقليمي خليجي مستقبلاً.

- حتمية بلورة دول الخليج العربي رؤية موحدة بشأن التعاون الخليجي الإيراني فيما يخص اليمن ولكي يتم تأمين مسار واضح لتحقيق هذه الشراكة بين اليمن ودول مجلس التعاون الخليجي من الناحية العملية فلا بد من الاستناد إلى القواعد التالية:

- أن تكون هناك إرادة سياسية تنطلق من تقييمها الموضوعي لأهمية هذه العلاقة متجاوزة سلبيات الماضي، وتأخذ بعين الاعتبار المعطيات الراهنة وعلاقتها بحاجة المستقبل، حيث تموج العلاقات الدولية والإقليمية ومعادلاتها بعدد من المجاهيل التي تترك فجوات كبيرة لا أحد يعرف كيف ستملأ ولا من سيملأها؟ وهو ما يتطلب من دول المنطقة جميعاً أن تتجنب ترك أي فجوة من هذا النوع في معادلتها الإقليمية.

- تتحمل اليمن مسؤولية أكبر في قيام هذه العلاقة من حيث كونها الطرف الذي يضطلع بمهام إضافية تتعلق بتهيئة وإعداد أوضاعها السياسية والاقتصادية والأمنية والإدارية

والوطنية لتكون شريكاً فاعلاً وليس (عبئاً) على الآخرين. والخطوات الجادة التي ستتخذها على هذا الطريق ستدفع بموقف جاد لدعمه من قبل دول المنطقة طالما توفرت الإرادة السياسية لهذه العلاقة.

وأخيراً أختتم بقول الله تعالى: وَأَعْتَصِمُوا بِحَبْلِ اللَّهِ جَمِيعًا وَلَا تَفَرَّقُوا ۚ وَادْكُرُوا نِعْمَتَ اللَّهِ عَلَيْكُمْ إِذْ كُنْتُمْ أَعْدَاءً فَأَلَّفَ بَيْنَ قُلُوبِكُمْ فَأَصْبَحْتُمْ بِنِعْمَتِهِ إِخْوًا وَكُنْتُمْ عَلَى شَفَا حُفْرَةٍ مِّنَ النَّارِ فَأَنْقَذَكُم مِّنْهَا ۚ كَذَلِكَ يُبَيِّنُ اللَّهُ لَكُمْ ءَايَاتِهِ ۚ لَعَلَّكُمْ تَهْتَدُونَ. صدق الله العظيم.

5. المراجع والمصادر العربية:

- أحمد عمرو. (2010). أزمات اليمن وانعكاساتها على أمن الخليج. مجلة البيان.
- كريستوفر بوتشيك. (2010). اليمن: على شفا الهاوية. سلسلة كأوراق كارنيغي. العدد 110.
- عبدالعزيز محمد يحيى. (2013). السعودية و مجلس التعاون الخليجي : الدور المحوري، ص 70.
- نبيل البكري. (2015). عن مؤتمر الرياض اليمني، الجزيرة نت.
- عبد الوهاب الروحاني. (2015). اليمن وعضوية مجلس التعاون. جريدة الشرق الوسط. رقم العدد 13307.
- مركز الخليج للدراسات الاستراتيجية. (2015). تداعيات أحداث اليمن على أمن الخليج.
- رياض طه شمسان. (2015). اليمن وقضية بناء الدولة ومسألة الانضمام لمجلس التعاون، الحوار المتمدن، العدد 4839.
- الحسن بن طلال. (2015). اليمن وآفاق الصراع ومناخ الخوف، مجلة القدس العربي.
- فيان احمد محمد، ونور صبيحي. (2016). القوى الاقليمية المؤثرة بأمن واستقرار اليمن: المملكة العربية السعودية أنموذجاً للفترة (1990-2015). Al-Adab Journal . 443-474.
- مصطفى شفيق علام. (2016). تحالفات قلقة ... دول الخليج ومعضلة الموازن الاستراتيجي للقوة الإيرانية، التقرير الاستراتيجي الثالث عشر الصادر عن مجلة البيان: الأمة في مواجهة الصعود الإيراني، مجلة البيان بالسعودية المركز العربي للدراسات الانسانية، ص 456.
- أ. م. د. سمير عبد الرسول العبيدي. (2017). الحرب الأهلية في اليمن 1994 (دراسة تاريخية). مجلة المستنصرية للدراسات العربية والدولية، 14 (الستون)، 1-17.
- فتحي أبو عيانه. (2018). الجغرافيا السياسية، جمهورية مصر العربية، الإسكندرية، دار المعرفة الجامعية، ص 47.

- عيسى أحمد الشلبي. (2019). Civil War in Yemen as Saudi tool to Face Iran Threats, مجلة جامعة الحسين بن طلال للبحوث , مج5, ع2, جامعة الحسين بن طلال - عمادة البحث العلمي والدراسات العليا, ص409.
- عبدالله عبدالرزاق. (2019). مجلس التعاون الخليجي: مؤشرات انفراج (الأزمة) ومواجهة التحديات بجهد جماعي, آراء حول الخليج , ع144, مركز الخليج للأبحاث, ص 11.
- سعود التمامي. (2019). توسعة عضوية مجلس التعاون الخليجي: الخيارات والمحددات. 6. المراجع والمصادر الأجنبية:

- Stork, J., & Lesch, A. M. (1990). Background to the crisis: why war?. Middle East Report, 11-18.
- Englehardt, J. P. (1991). Desert Shield and Desert Storm. A Chronology and Troop List for the 1990-1991 Persian Gulf Crisis. ARMY WAR COLL STRATEGIC STUDIES INST CARLISLE BARRACKS PA.
- Peretz, D. (2003). TAREQ Y. ISMAEL, Middle East Politics Today: Government and Civil Society (Gainesville: University Press of Florida, 2001). Pp. 528. \$59.95 cloth. International Journal of Middle East Studies, 35(1), 198-199.
- Iran and Yemen sign seven documents for cooperation. (2003). Payvand's Iran News.
- Yemen hints it may cut relations with Iran. (2009). Al Bawaba.
- Peck, M. C. (2010). The A to Z of the Gulf Arab States (No. 207). Scarecrow Press.
- Etheredge, L. (Ed.). (2010). Saudi Arabia and Yemen. Britannica Educational Publishing.
- Khan, M. S. (2010). The GCC monetary union: choice of exchange rate regime. In Currency Union and Exchange Rate Issues. Edward Elgar Publishing.
- Ginor, I., & Remez, G. (2017). The Soviet-Israeli War, 1967-1973: The USSR's Military Intervention in the Egyptian-Israeli Conflict. Oxford University Press.
- - Proposed Yemen-Djibouti causeway strategically important – expert. Zawya. August 12, 2007. retived 2021.